

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٥٢**

الخميس، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيدة ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينتش

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/389)

1814265 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٤٠/٩.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/389)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيريميا كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى المشاركة في هذه الجلسة. ويشارك السيد مامابولو في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من الفاشر.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/389، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد مامابولو.

السيد مامابولو (*تكلم بالإنكليزية*): إن من دواعي الشرف والامتياز لي أن أوافي المجلس بمعلومات مستكملة عن الحالة في دارفور وعن عمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وترد معلومات مفصلة عن تلك المسائل في تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة (S/2018/389) الذي صدر في ٢٥ نيسان/أبريل، والذي يغطي الفترة من ١٦ شباط/فبراير وحتى ١٥ نيسان/أبريل.

يسير تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة تشكيل العملية المختلطة، حتى الآن، بشكل جيد جدا. وقد أُحرِز تقدم كبير منذ شباط/فبراير عندما بدأت سرية الهندسة الصينية تشييد قاعدة العمليات المؤقتة في قولو، في حين تعكف سرية الهندسة الباكستانية على تحسين البنية الأساسية للطرق في المنطقة، ولا سيما الطريق الذي يربط نيرتتي وقولو. وتنخرط القوات العسكرية وقوات الشرطة في مواءمة وإنشاء هياكلهما الإدارية والتشغيلية عملا بالقرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، ولتجسيد التشكيلة العملياتية الجديدة للعملية المختلطة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن العمل جار في إنشاء قوة مساعدة الأمن الحكومي، المسؤولة عن المناطق التي تقع خارج نطاق ولاية فرقة عمل جبل مرة. وانتشرت الشرطة في تسعة من مواقع فرقة عمل جبل مرة العشرة، وبدأ في ١ آذار/مارس نشر وحدات الشرطة المشكلة في المناطق التي انسحبت منها القوات العسكرية.

وعلى الرغم من أن الوقت لا يزال مبكرا لإجراء تقييم كامل لحالة الأمن وحماية المدنيين في المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة، يمكنني القول بأننا، حتى الآن، واستنادا إلى تقييمنا بعد القيام بزيارات لمعظم مواقع الأفرقة التي انسحبت منها البعثة، لم نشهد أي أثر سلبي أو نسمع به. ونواصل رصد الحالة في إطار ولايتنا المتعلقة بحماية المدنيين. ونتوقع أيضا أن تبسط حكومة السودان سلطتها في المناطق المعنية، لا سيما بإنشاء مؤسسات سيادة القانون والعدالة، وذلك في المناطق التي لم تقم فيها بذلك فعلا.

وعلى الرغم من أن عملية السلام لا تزال متوقفة، يتمثل تطور مشجع في أن حركة جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة قبلا من حيث المبدأ بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمفاوضات، وذلك في اجتماع لهما مع حكومة السودان، نظمته مؤسسة برغهوف الألمانية يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل في برلين. غير أن الأطراف المشاركة في الاجتماع لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توقيت إنشاء آلية لتنفيذ الاتفاق اللاحق، ولكنها أبدت رغبة في

مواصلة العمل معي سعيا إلى تحقيق تقدم. ولذلك، فإنني على اتصال مع جميع الأطراف لردم هوة خلافاتها حتى تتمكن من الاتفاق والتوقيع على إطار لمرحلة ما قبل المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية وإجراء مفاوضات مباشرة.

ظلت الحالة الأمنية العامة في دارفور، منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس في آذار/مارس، هادئة، باستثناء اشتباكات متفرقة بين حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والقوات الحكومية والبدو الرحل في منطقة جبل مرة. وكما حدث في السنوات السابقة، فإن الاشتباكات خلال موسم الجفاف أصبحت أكثر تكررا بين ١٠ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل، وتارة أخرى يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل، حيث نصبت حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد عدة كمائن للقوات الحكومية أثناء انتشارها في منطقة جبل مرة. ولم تتمكن البعثة، بسبب القيود على إمكانية الوصول، من التحقق من عدد الإصابات المبلغ عنها من الجانبين والمدنيين المتضررين. كما وردت تقارير كذلك عن إحراق قرى من قبل الأطراف المتحاربة. وتم تشريد عدد كبير من المدنيين في أنحاء مختلفة من دارفور، بما في ذلك إلى أولئك الذين نزحوا إلى موقع تجميع النازحين داخليا في سورتوني في شمال دارفور.

وتشير طبيعة تلك الأحداث وتدني أعداد الإصابات المبلغ عنها إلى أنها كانت مناوشات محدودة وليست عملية واسعة النطاق. ومع ذلك، فإنها تدل على رغبة حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد المستمرة في تحدي حكومة السودان ومواصلة النزاع. وعلى الرغم من ورود تقارير تفيد باحتمال توغل حركة تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة في شرق وجنوب دارفور، لم يتسن التأكد من ذلك. وتظل هاتان الحركتان إلى حد كبير غير نشطتين في دارفور، ويبدو أنهما ملتزمتان بإعلانهما عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، والذي مُدد مؤخرا حتى ٦ آب/أغسطس.

واستنادا إلى الأرقام المنقحة الصادرة عن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، سُجل حوالي ١,٧٦ مليون شخص نازح في دارفور على أنهم يعيشون في ٦٦ معسكرا. وبالنسبة للنازحين غير المسجلين – أي الذين يعيشون في مستوطنات ريفية ومناطق حضرية – فإن التقديرات تتفاوت تفاوتا كبيرا، لا سيما بالنظر إلى عدم وجود تسجيل منهجي للنزوح خارج المعسكرات. ومع ذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاءها يقدرون أن ٥٠٠ ٠٠٠ نازح إضافي يعيشون في مجتمعات محلية مضيفة ومستوطنات في دارفور. وأعرب هؤلاء الناس، من خلال تفاعلنا معهم، عن رغبتهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية، إذا ما تمت كفالة الأمن والخدمات العامة الأساسية لهم. وأبدى آخرون استعدادهم للمكوث حيث هم الآن في حالة واحدة فقط، وهي إذا ضُمنت لهم حقوقهم التقليدية في الأراضي وفي ديارهم. ولا بد من إيجاد حلول لمحنة النازحين داخليا حتى يتم ضمان السلام الدائم والتنمية في دارفور.

وفيما تواصل العملية المختلطة إعادة تشكيلها وخفضها التدريجي، ستكون مرحلة الانتقال حاسمة في إرساء أسس السلام الدائم. وتحقيقا لتلك الغاية، وضعت العملية المختلطة، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري، اللمسات الأخيرة على نهج تمويلي للحفاظ على السلام في دارفور. وسنعول على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في المجلس، في نجاحه. ومن الضروري بذل جهود متضافرة تجاه حشد الموارد المالية اللازمة لتوطيد السلام والاستقرار السائدين في المنطقة والحفاظ عليهما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد مامابولو على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب في البداية عن تقديري للسيد جيريميا كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك المعني بدارفور ورئيس العملية

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمهمة جدا التي قدمها للتو.

ونشير بارتياح إلى النتائج المواتية للعمل المشترك بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كما يتضح من التراجع الملحوظ في الاشتباكات بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة في دارفور. وبصفة عامة، يبدو أن الحالة الأمنية أكثر استقراراً.

إن الأثر الناجح لحملة جمع الأسلحة التي تقودها الحكومة أمر جدير بالثناء، إذ أسهمت إلى حد كبير في الحد من الصدامات القبلية. وعلاوة على ذلك، وكما يبين التقرير (S/2018/389)، فقد حدث تحسن ملموس في حرية تنقل المدنيين.

وتدعو جمهورية غينيا الاستوائية إلى احترام حقوق الإنسان وعدم إهمال انتهاكاتها، لا سيما تلك التي ترتكب ضد الأطفال والنساء. ولئن كان من الصحيح من الناحية الإحصائية أن عدد حالات الاغتصاب قد انخفض، مقارنة بالعام الماضي، فأن الحالة لا تزال هشة. ونتوقع وقفاً فورياً لتلك الفظائع.

وتشعر حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في البحث عن حل سياسي شامل للنزاع في دارفور. ولا تزال وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور إطاراً متيناً لعملية السلام في دارفور لأن من المهم أن تُبدي جميع الأطراف روح القيادة وتلتزم بتطبيق الوثيقة وإنفاذها. وتدرك غينيا الاستوائية، كما هو الحال دائماً، أن النزاع في دارفور يجب أن يُحلّ من خلال عملية سياسية تتيح معالجة المسائل الأكثر إثارة للجدل والمسائل المواضيعية وتحسينها وحلها. ولذلك نودّ أن ندعو جميع الأطراف إلى بذل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام مع الحكومة من خلال عملية تفاوض صريحة وشاملة.

ولهذه الاعتبارات، تعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أن من الضروري مضاعفة الجهود الحالية، ولا سيما الدعم المقدم للحكومة السودانية في السعي إلى إيجاد حلول للأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري أن تتم المفاوضات بين الحكومة والجماعات المتمردة في دارفور، وتنفيذ وثيقة الدوحة المعتمدة في عام ٢٠١١. وبغية ضمان هذا الدعم، نؤيد منذ الآن تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في حزيران/يونيه، فضلاً عن الرغبة في دعوة السيد ثابو مبيكي، رئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، لإطلاع المجلس على الجهود الجارية، كما فعل قبل ١٨ شهراً. وندعو أيضاً إلى اعتماد تدابير وجزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد أو الجماعات المتمردة التي لا ترغب في المشاركة في المفاوضات بين الحكومة والجماعات المتمردة.

وأختتم بياني بالتقدّم مرة أخرى بالتهنئة إلى العملية المختلطة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية على عملها الدؤوب ونحثها على مواصلة جهودها.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد جيريمياه مامابولو، الممثل الخاص المشترك لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة (S/2018/389). يوافينا التقرير بمعلومات عن بيئة العمليات للعملية المختلطة وعن التطورات في الحالة العامة في دارفور. وسيركز بياني على الحالة الأمنية والسياسية في دارفور، وبيئة العمليات للعملية المختلطة، والمراحل المختلفة لإعادة هيكلة البعثة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، تشير كوت ديفوار بارتياح إلى أن الحالة الأمنية عموماً لا تزال مستقرة في دارفور، في ضوء الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة السودانية لتهيئة بيئة آمنة في البلد.

ويرحّب بلدي أيضاً بإطلاق خطة الحكومة لتحديد الأسلحة، التي أطلقت حتى تكون القوات النظامية وحدها هي

المزودة بالأسلحة، وترحّب بالأثر الإيجابي الذي لا تزال حملة جمع الأسلحة تحدثه في الحد من النزاعات القبلية والجريمة.

وترحب كوت ديفوار بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل الحكومة. ومع ذلك، فهي تحث الأطراف المعنية على الدخول في مناقشات صريحة من أجل تحقيق توقيع وقف دائم لإطلاق النار.

وعلى الجبهة السياسية، يتشاطر وفد بلدي الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بشأن الجمود في عملية السلام في دارفور. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة للفريق المستقل الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي والممثل الخاص المشترك من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في دارفور، لم يحرز تقدم يذكر في العملية السياسية وفي تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ولذلك يشير بلدي مع الأسف إلى استمرار المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي، والتي لا تزال تؤثر على شعب دارفور. وبالنظر إلى هذه الحالة، ترى كوت ديفوار أن من شأن التنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة توفير حلول دائمة للأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة الأراضي لصالح الشعب.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يشاطر وفد بلدي السيد مامابولو الرأي بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لتشجيع مختلف الأطراف على التقيّد بالوثيقة، وتقبّل الحاجة الماسة إلى التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، ومضاعفة جهودها للتفاوض على اتفاق السلام الشامل الذي يركّز على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في وثيقة الدوحة.

وفيما يتعلق بالبيئة التشغيلية للعملية المختلطة، يدين بلدي الاعتداء على موظف وطني تابع للعملية المختلطة في ٢٤ شباط/فبراير، فضلاً عن جميع أعمال العنف غير المبررة ضد موظفي العملية المختلطة بوجه عام، وهي انتهاكات لاتفاق مركز القوات.

بيد أن كوت ديفوار تشير بارتياح إلى تحسُّن التعاون بين حكومة السودان والعملية المختلطة في تنفيذ ولاية البعثة. ولذلك، فيما يُرحّب وفد بلدي بالتقدم المحرز في هذا الصدد، فإنه يكرر دعوته إلى حكومة السودان لكي تكفل الامتثال الصارم لاتفاق مركز القوات بهدف تيسير تنفيذ ولاية البعثة.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل العملية المختلطة، ترحّب كوت ديفوار بعدم تسجيل أي أثر سلبي في أعقاب انسحاب العملية المختلطة من مختلف المناطق التي أغلقت فيها مواقع الأفرقة خلال المرحلة الأولى من إعادة التشكيل. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من إعادة تشكيل البعثة، يرحّب بلدي بالتقدم الكبير المحرز في التنفيذ، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل جبل مرة.

ويأمل وفد بلدي أن تُمكّن توصيات الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة أعضاء المجلس، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن من خلال بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير (S/PRST/2018/4)، من تحسين تحديد أولويات البعثة في سياق تجديد ولايتها.

وفي الختام، يثني وفد بلدي على العملية المختلطة لما تبذله من جهود حثيثة من أجل استعادة السلام والاستقرار في دارفور.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السيد جيريمياه مامابولو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان (S/2018/389). ونغتنم هذه الفرصة للإشادة، من خلاله، بالعمل الذي تضطلع به العملية المختلطة في الميدان.

ونشدد، في البداية، على الجوانب الإيجابية التي تم تسليط الضوء عليها في تقرير الأمين العام، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن،

الذي ظل مستقرا، كما هو الحال في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. ونرحب أيضا بقرار الحكومة القاضي بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد في جميع مناطق العمليات حتى ٣٠ حزيران/يونيه. ونود أيضا أن نؤكد على النتائج الإيجابية لأول حملة لجمع الأسلحة بدأتها الحكومة. من الواضح أن هذه العلمية أسهمت في تحسين الحالة الأمنية في دارفور. ومن المهم مواصلة تشجيع السكان المدنيين والميليشيات على مواصلة وزيادة الالتزام بتلك الحملة الحكومية، وهو ما يتماشى مع عملية بناء السلام.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يؤسفنا أن الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تسببت في تعقيد إيصال المساعدات الإنسانية في بعض مناطق جبل مرة. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نشدد على تحسين وصول المساعدة الإنسانية إلى تلك المنطقة، التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا. ومن نفس المنطلق، نرحب بعودة حوالي ٢٠٠٠ من المشردين داخليا إلى ياسين. غير أنه بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كثيرة. لذلك، فإننا نشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم المشاريع التي تمكن المشردين داخليا من الحصول على الخدمات الأساسية وتحسين نوعية حياتهم.

ترى بوليفيا أن الحالة السياسية لا تزال تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السودان. نحن نقدر ما تبذله الحكومة من جهود لتعزيز تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومرة أخرى، نشدد على أن السبيل الوحيد لإيجاد حل لهذه الحالة هو من خلال عملية سياسية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، وهي أساسا منازعات على ملكية الأراضي.

ونؤكد أيضا على أنه يلزم بذل مزيد من الجهود للمساعدة في تسوية الخلافات القائمة فيما يتعلق بوثيقة الدوحة. وندعو الحركات التي لم توقع على الوثيقة إلى المشاركة بشكل بناء في حوار مع الحكومة والتوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية. ونسلط الضوء على البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير الذي دعا مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وضع التدابير الممكنة، بما فيها الجزاءات المحتملة، التي يمكن تطبيقها على كل من يواصل عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في دارفور.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل العملية المختلطة، نشيد بالتقدم المحرز مع نجاح إنجاز المرحلة الأولى وبدء المرحلة الثانية. ويسرنا أن نعلم أن العملية المختلطة بدأت الانسحاب في المرحلة الأولى من المناطق المتوخاة وأن ذلك لم يكن له أي آثار سلبية. يجب علينا أن نواصل العمل لتعزيز قدرات الفريق القطري لضمان أن يكلل انسحاب العملية المختلطة بالنجاح. كما نسلط الضوء على استراتيجية جمع الأموال من أجل الحفاظ على السلام في دارفور التي وضعتها العملية المختلطة والفريق القطري. يجب أن ندعم تلك الاستراتيجية لكفالة الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور.

وأخيرا، نحن نقدر هذه الفرصة للتنويه بالعمل العظيم الذي يقوم به الممثل الخاص المشترك السيد مامابولو؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وفريق الأمم المتحدة القطري وأعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة في دارفور.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة والسيد جيريمايا كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على إحاطته الإعلامية، فضلا عن العمل القيم الذي يقوم به مع فريقه.

نلاحظ أن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال مستقرة نسبيا وأن العنف القبلي قد انخفض انخفاضا كبيرا. ومع ذلك، لا بد لنا

من أن نأسف لأن عملية السلام لا تزال متوقفة. لا تزال هناك حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ولبناء السلام المستدام.

لا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. ونلاحظ انخفاض انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان مقارنة بالسنة السابقة، ولكن الأرقام لا تزال مرتفعة. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء ضعف النساء والأطفال، وعدم وجود إطار مؤسسي قادر على توفير حماية فعالة لهم.

إن بيرو تؤيد العمل الهام الذي تقوم به العملية المختلطة في حراسة وحماية المدنيين، مما يتيح للنساء والأطفال القيام بأنشطتهم اليومية خارج مخيمات المشردين داخليا. يمكن ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية من الحصول على المعلومات ذات الصلة عن احتياجات الأشخاص المشردين داخليا.

لكن يجب علينا أن ندين استمرار العنف الجنسي. وفقا للتقرير الأخير للأمين العام عن المسألة (S/2018/389)، فإن معدل العنف الجنسي في دارفور مرتفع بشكل خاص حول مخيمات المشردين داخليا.

ويؤسفنا أن العنف الجنسي لا يبلغ عنها نظرا لعدم توفير حماية للضحايا والشهود والتقاعس من جانب السلطات في معاقبة الجناة. ثمة حاجة لأن تشغل النساء وظائف القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة.

ونود أن نشدد على عمل العملية المختلطة لتعزيز مشاركة السكان في برنامج حماية الطفل، بما في ذلك إنشاء أربع لجان في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وهو ما يهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة للتعامل مع التقارير في هذا الصدد.

ونود أيضا أن نؤكد على التحسينات في الوصول إلى المساعدة الإنسانية في دارفور. غير أننا نشعر بالقلق من أن هذه التحسينات لم تصل إلى جميع المناطق في جبل مرة، حيث تشير التقديرات إلى أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر تأثيرا خطيرا على السكان في تلك المنطقة، فضلا عن أولئك في شمال دارفور، الذين قد يواجهون انعداما للأمن الغذائي منذرا بحالة طوارئ من المستوى ٤.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاستراتيجية المشتركة لجمع الأموال من أجل الحفاظ على السلام في دارفور، التي تهدف إلى تيسير عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

كما نرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك والمبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل إحياء عملية السلام.

وأختتم بياني بالتشديد على الحاجة الملحة إلى مشاركة جميع الأطراف في النزاع على نحو بناء، بروح من التوافق، في عملية السلام والمصالحة في دارفور، وإلى إحراز تقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة وإرساء وقف دائم لإطلاق النار.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا العميق للممثل الخاص المشترك لدارفور، جيريمياه مامابولو، على عرضه المستكمل الشامل بشأن الحالة في دارفور. يؤيد وفد بلدي الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/389) ويود أن يدلي بالملاحظات التالية.

يشجعنا التحسن المستمر في الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، فضلا عن الانخفاض بصورة عامة في الاشتباكات بين القبائل والأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان. لقد تحقق ذلك بفضل تعزيز التعاون بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ونجاح حملة جمع الأسلحة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كان بطيئا. وترحب كازاخستان بتمديد

وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل الرئيس البشير حتى تموز/يوليه ٢٠١٨، الذي يهدف إلى إيجاد بيئة مؤاتية لمحادثات السلام. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الأطراف في دارفور على بذل الجهود اللازمة لتنشيط عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ودعم الممثل الخاص المشترك مامابولو.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن ينظر في جميع التدابير الضرورية للضغط على أولئك الذين يقوضون عملية السلام. وعلى غرار الممثل الخاص المشترك، نحن سعداء أيضا بالتقدم الكبير الذي تحقق في إعادة تشكيل العملية المختلطة وعدم الإبلاغ عن آثار سلبية للخفض التدريجي في قوامها. ونتوقع أن تنفذ مرحلته الثانية بنجاح وتنجز وفقا للجدول الزمني المحدد.

ونظرا لهذه التطورات الإيجابية، نعتقد أن من الضروري أعاده النظر في ولايات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لتعكس الحقائق على ارض الواقع. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجه إلى إعطاء الأولوية لولاية العملية المختلطة لبناء السلام، بما في ذلك دعم بناء القدرات وتدابير الأثر السريع وتحقيق الاستقرار المجتمعي، من خلال تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لدارفور الذي وضعته العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. ومن الواضح انه عندئذ سيتعين أن يكون هناك استثمار كبير من جانب منظومه الأمم المتحدة والمانحين، بتوحيد أداء الأمم المتحدة، وتبسيط العمليات لتلبيه المزيد من الطلبات في إطار القيود من حيث الموظفين والموارد.

وأخيرا، نهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني اللازم لحكومة السودان من أجل معالجه الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الفقر، وعدم توفر إلى الخدمات الأساسية، والجفاف، والشح الكبير في المحاصيل، وكذلك التوصل في نهاية المطاف إلى حل دائم للمشردين داخليا.

السيد العتيبي (الكويت): سيدتي الرئيسة، بداية أتقدم بالشكر للممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد جيريمايا مامابولو، على إحاطته الإعلامية بشأن تطورات بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد). وأود أن أركز في هذا البيان على الأوضاع الأمنية والإنسانية والسياسية في دارفور، وعلى إعادة تشكيل بعثة يوناميد.

أولا، بالنسبة للأوضاع الأمنية، نرحب بالتطورات الإيجابية الواردة في تقرير الأمين العام قيد النظر (S/2018/389)، خاصة استمرار الحالة الأمنية في الاستقرار والانخفاض الملحوظ للنزاعات القبلية، ومواصلة حكومة جمهورية السودان تمديد وقف إطلاق النار، واستمرار التقدم في حملة جمع الأسلحة، والانخفاض الملحوظ في معدل الجريمة. لقد شارك وفدنا الدائم في زيارتكم، السيدة الرئيسة، إلى السودان بصفتكم رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، وقد لمسنا خلال الزيارة ما يرد في تقرير الأمين العام حول استتباب الأمن في دارفور والآثار الإيجابية لحملة جمع السلاح.

ثانيا، بالنسبة للحالة الإنسانية، وكما أشرت للتو، فإن تحسن الأوضاع الأمنية وحملة جمع الأسلحة قد نجم عنهما تطورات إيجابية، ومنها ما يدعم الحالة الإنسانية في إقليم دارفور، متمثلة في أمور أكدها تقرير الأمين العام كتحسن الأوضاع فيما يخص حرية الحركة للمدنيين وانخفاض الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين، وانخفاض حالات انتهاك حقوق الإنسان، والتحسن في إيصال المساعدات الإنسانية في إقليم دارفور، وتزايد العودة الطوعية للنازحين. وقد استمع أعضاء المجلس يوم الإثنين الماضي، في اجتماع بصيغة آريا، لشرح عن النجاح الذي حققته حكومة السودان في خطة العمل الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح.

ونقدر هنا الدور الإيجابي لبعثة يوناميد في بناء قدرات المؤسسات المحلية تحقيقا للاستقرار، بما فيها المؤسسات العدلية

المحلية في دارفور، وتدريب الشركاء المحليين من مدنيين وقوات أمنية – في مجال حماية الأطفال ومحاربة ١الانتهاك والاستغلال الجنسيين. كما نقدر دور الآلية المشتركة بين السودان وجامعة الدول العربية المعنية بمتابعة وتنفيذ المشاريع الإنمائية في دارفور.

كما يسعدنا ما استمعنا إليه يوم أمس في المجلس من قائد قوة بعثةيوناميد، الجنرال/نقوندي (انظر S/PV.8251)، حينما أكد على تواجد يوناميد في المواقع التي تحتاج إليها السلطات السودانية من أجل دعم قدراتها.

ثالثا، التطورات السياسية. إذ نعيد التأكيد على أولوية الحل السياسي في دارفور، فإننا نشدد على محورية وثيقة الدوحة للسلام والتنمية في دارفور، ونرحب بعودة بعض الفصائل للعملية السياسية، مثلما شهدنا في برلين الشهر الماضي، ولكن للأسف، فقد نكثت تلك الفصائل التزامها المبدئي قبل المفاوضات، وحاولت التفاوض خارج إطار وثيقة الدوحة.

رابعا، إعادة تشكيل البعثة والمضي قدما. نثني على تعاون حكومة السودان مع بعثة يوناميد، وكذلك على ترحيبها وتسهيلها لزيارة عدد متزايد من الوفود خلال الأشهر الثلاثة الماضية، سواء من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي.

ويسعدنا ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن عدم تأثر ثمان مواقع انسحبت منها يوناميد في عملية إعادة تشكيل البعثة، وقد شهدنا جزءا من ذلك في زيارة أحد تلك المواقع، وهو مخيم أبو شوك في شمال دارفور. ونتطلع لمزيد من التنسيق بين حكومة السودان وسلطات دارفور المحلية وبعثة يوناميد.

وفيما يخص استراتيجية خروج يوناميد، أثني على مطلب الجنرال نقوندي يوم أمس بأن يحدد المجلس استراتيجية خروج يوناميد من خلال خطة انتقالية جيدة وواضحة تسهل على البعثة التدرج نحو خروجها.

في الختام، نتطلع إلى تقرير إدارة عمليات حفظ السلام بشأن المرحلة الثانية من إعادة تشكيل البعثة، وإلى مناقشات المجلس بشأن ولاية بعثة يوناميد، بشكل ينسجم مع الوقائع على الأرض ومع الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان

السيد محمد (السودان) سيدتي الرئيسة، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتقدم بالتهنئة إلى سلفكم الممثل الدائم لبيرو على إدارته الفاعلة لأعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل الماضي. وأود أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على هذا التقرير (S/2018/389) المعروض باسمه على مجلسكم، وللسيد جيرمايا مامابولو، صديقي العزيز، على إحاطته الإعلامية.

كما اطلعتم من خلال التقرير المقدم من السيد الآمين العام للأمم المتحدة إلى مجلسكم، عن طبيعة الأوضاع في دارفور وكذلك من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها العديدون منكم للسودان في الفترة القصيرة الماضية فأنه يسرني بالطبع التأمين والتأكيد على الخلاصة التي توصلت إلها هذه الوفود والبعثات المختلفة للسودان من أن الأوضاع في دارفور تسجل يوما بعد يوم تقدما كبيرا وتطبيعا ملحوظا في كامل نواحيها، عودة إلى الاستقرار وتوجها نحو البناء والتعمير وتعويض سنوات النزاع التي ذهبت إلى غير رجعة بفضل المجهودات التي بذلها الحكومة السودانية مدعومة مسنودة بالدعم المقدم من المجتمع الدولي، وبعثة يوناميد ووكالات الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة، وقبل كل هذا مسنودة برغبة وإرادة أهلنا في دارفور في الوصول إلى السلام والاستقرار. إن ما ذكرته أمام مجلسكم هذا في آذار/مارس الماضي خلال مناقشتكم (انظر S/PV.8202) لتقرير الآمين العام عن بعثة يوناميد (S/2018/154) ينطبق حاله على الحال الراهن للأوضاع في دارفور، والتي أعلم تماما أنكم جميعا على علم بما أحرز فيها من تقدم في كل النواحي: الأمنية،

الإنسانية، عودة النازحين، جمع السلاح، الصراع القبلي ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع والتي ظلت تسجل تقدما كبيرا.

إن الوضع الآن في دارفور يحدث عن نفسه ويشير إلى أن حقيقة السلام أصبحت واقعا ملموسا في كل أرجائه حتى تلك الجيوب الصغيرة التي تسيطر عليها حركة المتمرد عبد الواحد. هناك أحساس شعبي تجاه تحقيق المصالحة الشاملة وإنجاز السلام المستدام. والحكومة السودانية تعي تماما متطلبات الفترة القادمة من مشاريع لإعادة اللحمة المجتمعية والخطط التنموية ومعالجة أسباب الصراع الجذرية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذه الخطط والبرامج دعما مباشرا أو عبر وكالات الأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة في السودان، ودعوة الدول المانحة لتنفيذ التزاماتها السابقة. ولا بد من التوجه بالشكر للسيد الأمين العام على موافقته بتقديم الدعم اللازم عبر صندوق دعم بناء السلام، وكذلك الشكر للدول الصديقة والشقيقة التي ظلت تقدم الدعم لأهلنا في دارفور، وعلى رأسها دولة قطر واليابان وتركيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وآخرون.

إن ما تم بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧) الذي قضى بالبدء في عملية الانسحاب التدريجي لقوات البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإعادة تشكيل البعثة يؤكد تماما صحة هذا القرار بعد أن انتقلت الأوضاع في دارفور إلى مرحلة جديدة من بناء السلام والعمل لتثبيت ما تحقق من استقرار وسلام في كل ربوع ولايات دارفور. ونحن نتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات حفظ السلام في الطريق نحو تطبيق استراتيجية خروج للبعثة المختلطة من دارفور في القريب العاجل وإتاحة الفرصة لتنفيذ برامج بناء السلام وتعزيز الاستقرار، التي نرى أن وقتها قد حان. وقد بدأت الحكومة السودانية في تنفيذها عبر عدة إجراءات أهمها حملة جمع السلاح من أيدي المواطنين. وتفيد التقارير التي تصل إلينا إلى أن حملة جمع السلاح تسير بصورة ممتازة حسب ما هو مخطط لها. وعلى الرغم من قلة الموارد وشح الإمكانات إلا أن العزم قوي على تنفيذ الحملة بما يسهم في استمراريتها وتحقيق النجاح.

وكما أكدنا لكم في بياننا السابق، فإن مسألة جمع السلاح مطلب أساسي وهام لاستدامة الأمن والاستقرار. وقد شهد الجميع، وعلى رأسهم الأمين العام للأمم المتحدة والمسؤولون الدوليون الذين زاروا دارفور مؤخرا على الأثر الإيجابي لحملة جمع السلاح على الوضع الأمني في دارفور. لذلك فإن الحكومة السودانية لن تألو جهدا في سبيل إنفاذ هذه الحملة. ونؤكد هنا على أهمية الشراكة مع البعثة، وأهمية الحرص على المشاورات واللقاءات المنتظمة مع الممثل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

تظل التسوية السياسية في دارفور هي الهدف الذي تسعى إليه الحكومة السودانية بكل جد ومثابرة استنادا لبنود وأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي هي الأساس المرجعي للسلام في دارفور. ونود الإشارة هنا، كما أثبتتها اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة، وربما توضيحا لبعض التساؤلات التي أثيرت من قبل بعض السادة الأعضاء قبل قليل، بأن نسبة ٨٥ في المائة من الاتفاقية قد تم تنفيذها حتى العام الماضي. اتفاق الدوحة كما تعلمون هو اتفاق ذو اعتراف دولي من الأمم المتحدة وما تبقى هو إجبار المجموعات الرافضة على الانضمام إليه. ولا يمكن أن يكون اتفاق بهذا القدر من الاعتراف وبهذه النسبة من التنفيذ رهنا لعدد محدود ممن يعلمون علم اليقين أن السلام وما تتبعه من عملية انتخاب وتمثيل ديمقراطي لن تتركهم إلا في العراء. لا ننسى ما قاله الرئيس النيجيري الأسبق أوباسانجو في عام ٢٠٠٤ عند بدء محادثات أبوجا: ”إن أكثر ما يخيف بعض المجموعات المسلحة هو أن تذوب مثل الملح

عندما تحل مرحلة التمثيل والانتخاب الديمقراطي''. لذلك ليس من المستغرب أن تفعل هذه المجموعات كل ما في وسعها لعرقلة العملية السلمية وعملية خروج البعثة التي أكد عليها قائد البعثة بالأمس القريب أمام مجلسكم هذا (انظر S/PV.٨٢٥١).

ندعو هنا كل الدول التي لها نفوذ على الحركات المسلحة إلى الضغط عليها، وذلك للانخراط في المفاوضات دون شروط مسبقة والمشاركة بجدية ودون تسويف للتوصل إلى اتفاق سياسي يعيد الأوضاع إلى نصابها ويسهم في مع العناصر الأخرى في تشكيل سودان آمن ومستقر. ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى الجهود التي ظلت تبذلها الآلية التنفيذية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي لتقريب وجهات النظر وعقد جولات التفاوض واحدة بعد الأخرى. إلا أن تعنت قادة الحركات المسلحة الذين أصبحوا خارج دائرة الفعل العسكري في دارفور وباتوا يسترزقون من النزاعات في الدول المجاورة – ليبيا وجنوب السودان – تعنتهم هذا أفشل كل المحاولات للتوصل إلى اتفاق سياسي معهم وضمهم للعملية السلمية على أساس اتفاق الدوحة للسلام، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في برلين لإقناع قادة الحركات باستئناف المفاوضات. وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا من أن حركتي مناوي وجبريل أصبحتا خارج سياق المعادلة في دارفور، بل إننا نؤكد أن هاتين الحركتين تمثلان تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وأن حركة عبد الواحد لا تملك من القوة إلا أبواقا إعلامية وذيولا سياسية في بعض معسكرات النازحين.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أشير فقط فيما يتعلق بمسألة الوصول، أننا قد عممنا في وقت سابق في عام ٢٠١٧ مذكرة بشأن الوصول إلى المناطق المستهدفة في دارفور. ومن حيث المبدأ وقياسا إلى تغيرات الوضع الراهن، فإن محتوياتها ما تزال صالحة فيما يتعلق بالتزامنا بضمان الوصول إلى تلك المناطق. وبالتالي، اعتقدنا أن ذلك التعميم سيكون مفيدا وسوف نرسل نسخا منها إلى جميع أعضاء المجلس في هذا الصدد.

(تكلم بالعربية)

مرة أخرى نؤكد على ضرورة اتساق ووحدة عمل الآليات التي وضعها مجلسكم لمساعدة السودان في إحلال السلام النهائي في دارفور. لذلك، فإن علمية متابعة تنفيذ القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن فرض جزاءات محددة يجب أن تتسق مع قراركم بعودة الأحوال إلى طبيعتها حسب ما ورد في قرار المجلس ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وما نقترحه في هذا الصدد هو خفض العدد في فريق الخبراء ورفع الحظر العسكري داخل دارفور. وفيما يتعلق بالأفراد الذين يقعون تحت طائلة الجزاءات فلا بد من أحد أمرين: إما رفع هذه الأسماء من القائمة وإلغائها، أو إضافة عبد الواحد نور إليها تنفيذا لقرار مجلسكم ١٥٩١ (٢٠٠٥) الذي أنذر بوضعه في القائمة.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني أسعى مرة أخرى إلى أن تنظروا بما تقتضيه العناية الكافية إلى حقيقة أن عبد الواحد نور، المعروف باسم ''السيد لا'' وأتباعه القليلين هم من يعرقلون عملية السلام في جبل مرة، وهو المكان الوحيد الذي وافق مجلس الأمن على استثنائه من منطقة دارفور الكبرى، والحفاظ على قوة لحفظ السلام فيه. إن منطقة جبل مرة هذه تبلغ مساحتها أقل من ٥ في المائة من إجمالي مساحة دارفور. ولكل الأسباب، فإنني أعتقد أنه لا خيار آخر سوى إبداء عزم المجتمع الدولي، ممثّلا في مجلس الأمن، على أن عملية التطبيع الجارية الآن في دارفور يجب ألا تكون رهنا للأحكام السيئة للسيد عبد الواحد وسوء نواياه أو نزواته. إن كل ما نحتاج إليه كي يعم السلام أخيرا في ذلك الجزء من بلادي هو حرمانه من أي شكل من أشكال الدعم السياسي، وأن توجه إليه رسالة حازمة ولا لبس فيها بشأن عدم التسامح معه إطلاقا كونه عقبة كأداء أمام السلام.

(تكلم بالعربية)

ختاما، نحيي هذه الجهود الحثيثة المتكاملة التي تجري على قدم وساق لاستكمال علمية السلام. ونرحب بحلول فجر بناء السلام الذي يعني التنمية، والتي تعني بدورها إنهاء النزاع والقضاء المبرم عليه. ويشكر وفد بلادي البعثة المختلطة على ما تقوم به في مختلف المجالات، وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية. كما يشكر الدول المساهمة بقوات أو وحدات من الشرطة، ويجدد استعداد حكومة السودان للتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة بالبعثة المختلطة حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلادي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠